أوراق عمل:

الإصلاح الضريبي في لبنان

مقاربة على ضوء مقتضيات العدالة والكفاءة والفعالية

د. عبد الحليم فضل الله

ورقة عمل قدمت في ندوة "النظام الضريبي: عدالة وتنمية"

الإصلاح الضريبي

هل نحن بحاجة الى إصلاح ضريبي في لبنان؟

ولماذا؟

وبأي اتجاه؟

في نقد السياسة الضريبية

- السياسة الضريبية هي مؤشر على الاتجاه الذي تتبناه الدولة: هل هو اجتماعي يميل إلى معيار العدالة؟ أم اقتصادي يغلب معيار الكفاءة؟ أم...؟
- خلال التسعينيات اعتمد لبنان مقاربة ضريبية غير واقعية ومفرطة في ليبراليتها.
- فشلت فكرة الجنة الضريبية في حينه، والتي قامت بصورة أساسية على تمويل عمليات إعادة الاعمار بالاعتماد على مدخرات الآخرين (الاموال والقروض الخارجية) وليس على تعبئة المدخرات المحلية.

- في المراحل اللاحقة قامت السياسة الضريبية على الآتي:
  - الضرائب في خدمة الدين العام.
  - زيادة الايرادات من الضرائب دون إصلاحات بما في ذلك إصلاح الادارة الضريبية وزيادة الجهد الضريبي.
  - الحصول على أعلى مردود بأسرع وقت ممكن.
  - الاتكال على السلطة النقدية في تحقيق هدف تحفيز الاقتصاد (تحفيز الاقتصاد من خلال دعم الفوائد وليس من خلال الاعفاءات الضريبية)
  - استعمال قنوات الهدر والفساد في تنفيذ عمليات إعادة توزيع عشوائية ومكلفة.

التحفيز لسياسي للدين العام

قدرت دراسة للباحث عن «آليات تكوين الدين العام في لبنان» أن كلفة العامل السياسي بصفته أحد أسباب الدين العام تقدر بحوالي 13 مليار دولار (فضل الله: 2011) .

كلفة العامل السياسي هو مجموع مؤشرين (1992-2005): العجز الزائد الذي يساوي 8300 مليار ل.ل + الايرادات الفائتة نتيجة تدني الاقتطاع الضريبي قياساً إلى المعدلات التي سجلت في سنة 2005 وما بعدها. وتقدر هذه الايرادات بـ 11 ألف مليار ل.ل.

قدر البنك الدولي الهدر الناتج عما أسماه كلفة الحكم الطائفي بحوالي 9بالمائة من الناتج

الضرائب فقدت أدوارها الثلاثة:
التوزيعية والتمويلية والاقتصادية.

- **الدور التوزيعي.** من خلال استبدالها بآليات الريوع والمحاصّة، واخفاقها في تقليص الفجوات بين فئات المداخيل.
- الدور الاقتصادي من خلال اعتماد السياسة النقدية لتنشيط الاقتصاد بدلاً السياسة المالية والضريبية.

-يظهر الحياد الاقتصادي للضريبة في لبنان من خلال مؤشرات عدة منها :

- **تراجع نسبة الانفاق الاستثماري العام من مجموع الايرادات الضريبية للحكومة من 54 بالمائة تقريباً عام 1997 إلى أقل من 7 بالمائة عام 2010 وما بعده).**
- **ضعف تأثير الضرائب أو انعدامه على النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. مثلاً: لم يكن لخفض المعدلات الضريبية عام 1993 (30/12/1993)، وخفض الرسوم الجمركية عام 2001، أثر يذكر او دائم على النمو والاستثمارات.**

- **الدور التمويلي** من خلال الاعتماد على الايرادات الاستثنائية في تمويل جزء كبير من النفقات. يظهر ذلك من خلال استقرار نسب الفوائد على الدين العام الى مجموع النفقات العامة عند مستويات مرتفعة (35%-40%) فيما بدأت تتراجع نسب العائدات الضريبية من مجموع ارقام الموازنة.

الامر نفسه يظهر في النمو السنوي للدين العام والنمو السنوي للعائدات الضريبية.

نسبة الانفاق الاستثماري من مجموع الانفاق العام والايرادات الضريبية 2010-1997

السنة	نسبة الانفاق الاستثماري العام من مجموع الانفاق العام	نسبة الانفاق الاستثماري العام من مجموع الايرادات الضريبية
1997	16,01%	54,66%
1998	13,42%	34,26%
1999	12,98%	32,75%
2000	8,47%	30,67%
2001	3,66%	10,98%
2002	6,02%	15,27%
2003	6,74%	15,86%
2004	7,75%	15,81%
2005	5,23%	10,97%
2006	4,64%	11,15%
2007	4,43%	9,99%
2008	3,44%	7,16%
2009	3,20%	6,13%
2010	4,05%	6,93%

معدلات النمو السنوي لعائدات الضريبة والدين العام 2015-2005

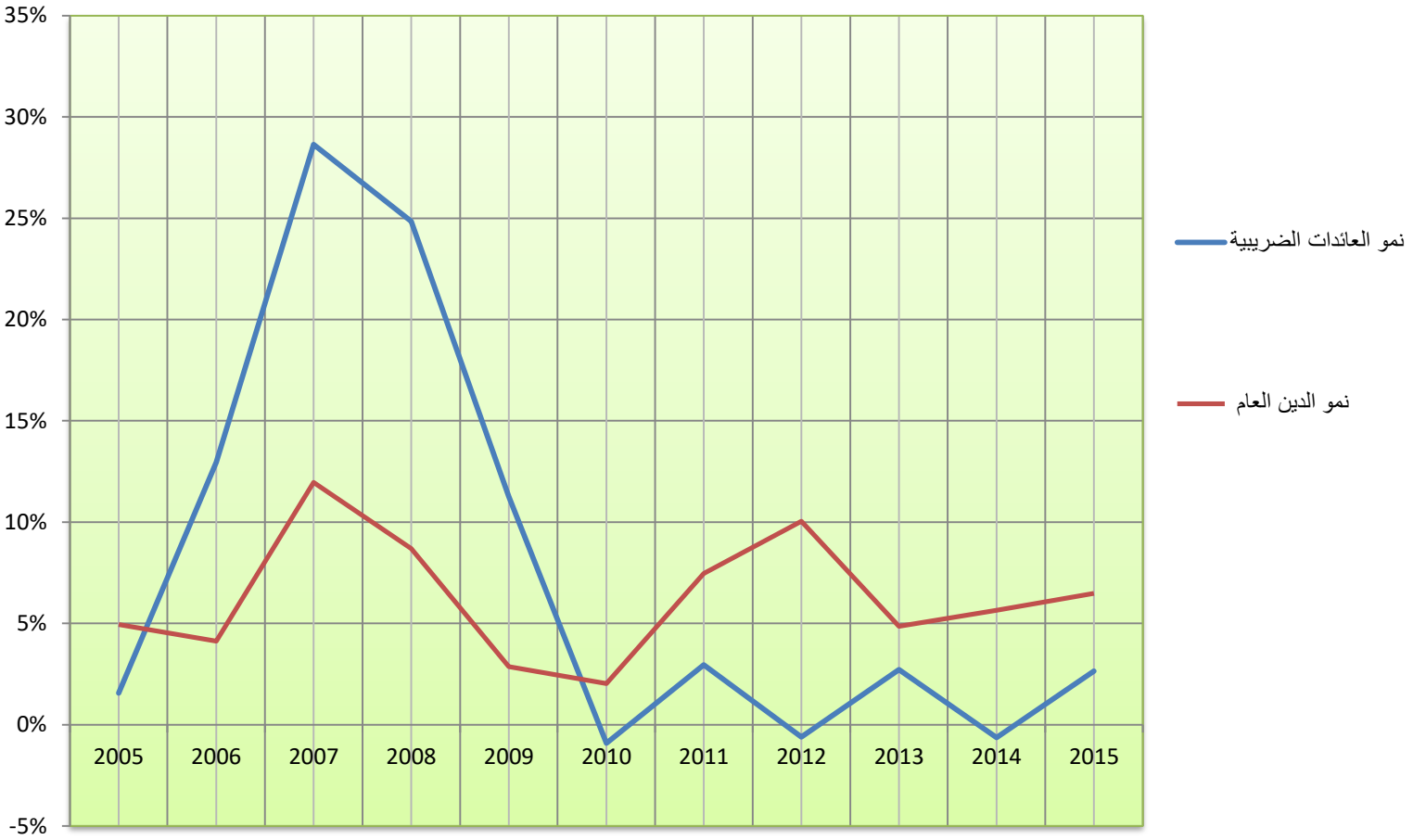

تطور نسب عائدات الضرائب والفوائد على الدين العام من مجموع نفقات الموازنة العامة

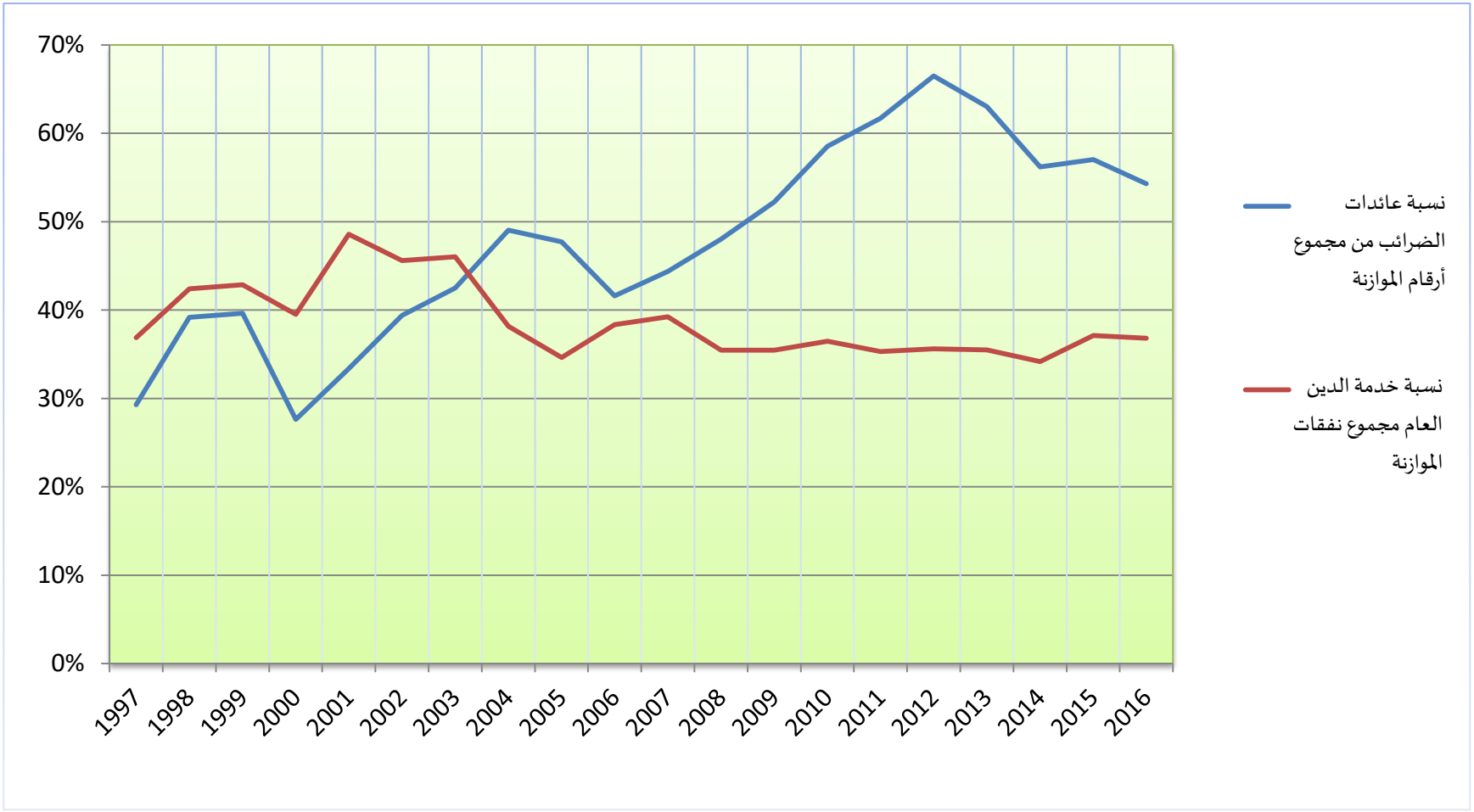

نسبة الانفاق الاستثماري العام من مجموع الايرادات الضريبية والانفاق العام 1997-2010

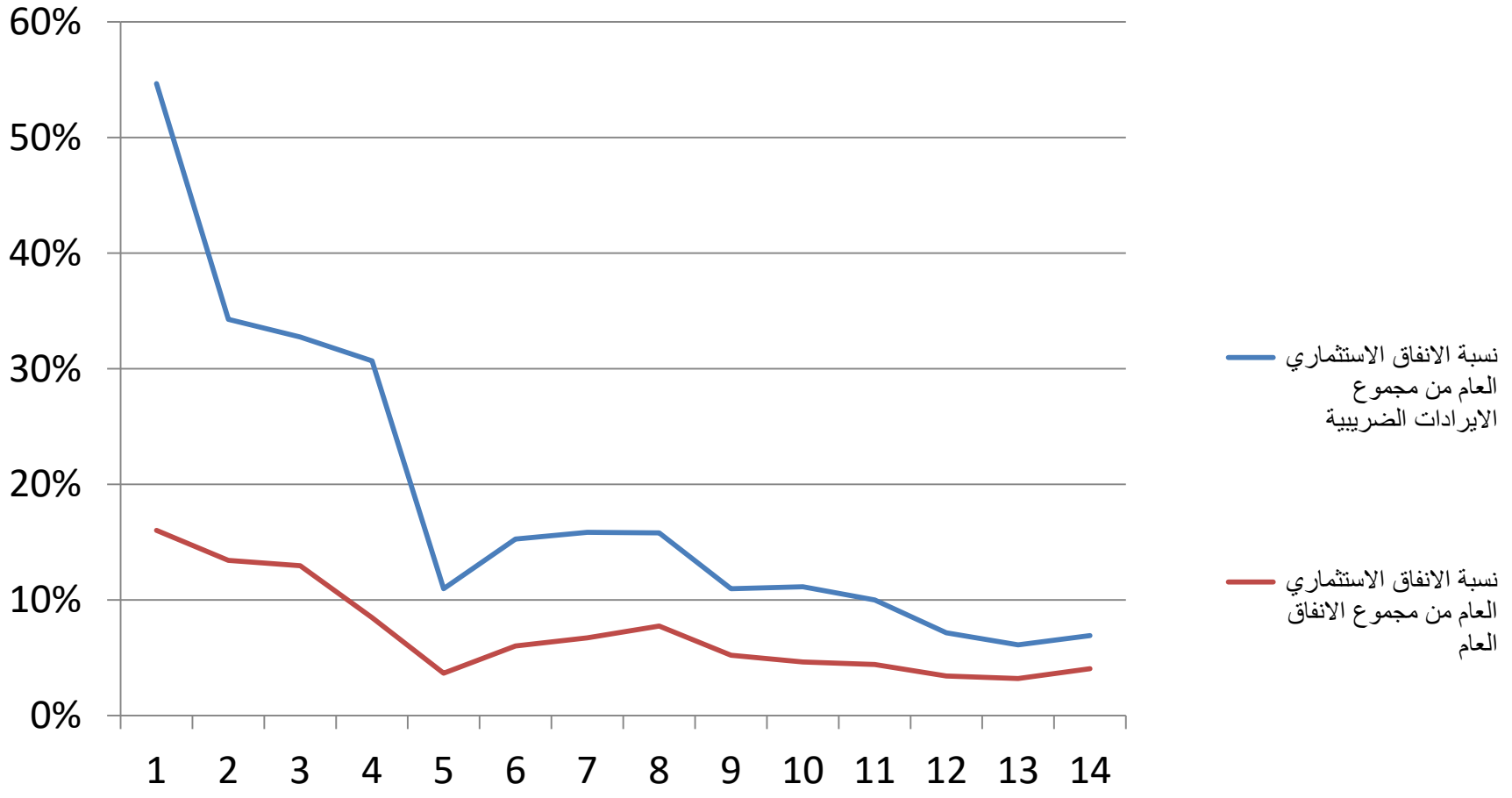

خدمة الدين العام والرواتب والأجور و الإنفاق الاستثماري في القطاع العام
(نسبة مئوية من مجموع العائدات الضريبية 1997-2010)

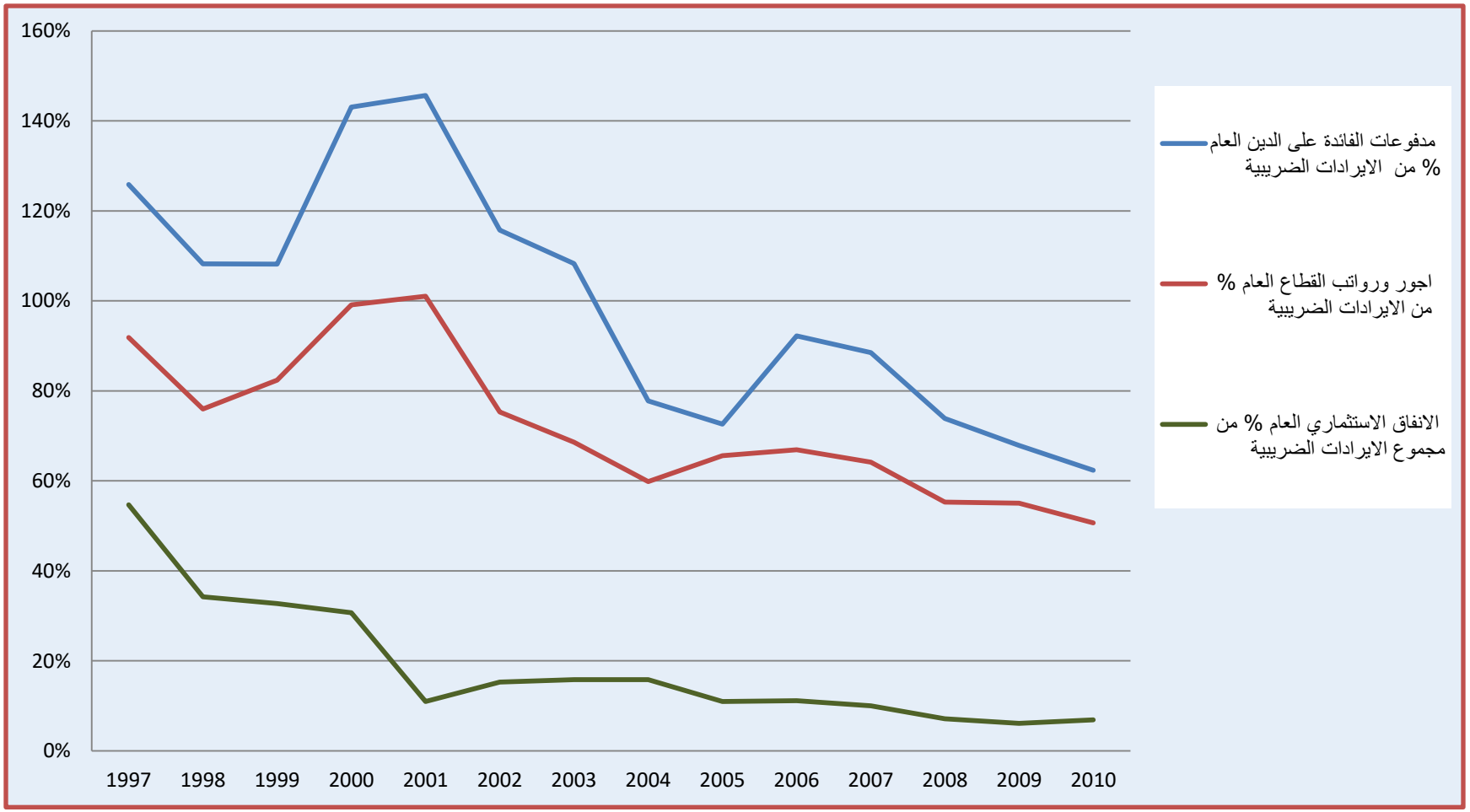

- إن أي إصلاح ضريبي يجب أن يهدف إلى زيادة الفعالية الاقتصادية والتوزيعية والتمويلية للضرائب على نحو متوازن ومتكامل.
- إن تحقيق هذا الهدف يتطلب الرد على الاسئلة الآتية:
  - هل تساهم الضريبة في لبنان في تخفيف اللامساواة وتحقيق العدالة؟
  - هل العائدات الضريبية قريبة من المستوى الأمثل؟ وما مستوى الفعالية والجهد الضريبيين؟
  - هل الهيكل الضريبي متناسق ويتناسب مع تصنيف لبنان في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط؟

أولاً- أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على توزيع الدخل في لبنان

- اثر ضريبة الدخل على توزيع المداخيل.
- أثر الضرائب غير المباشرة على توزيع المداخيل.
- الأثر الاجمالي للاقتطاع الضريبة على المساواة.

1- أثر ضريبة الدخل على توزيع المداخيل مقاساً بمعامل جيني GINI Index

- نعتمد في هذه الفقرة على دراسة مشتركة من اعداد وزارة المالية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي عن أثر ضرائب الدخل على توزيع مداخيل العاملين في لبنان. وذلك بالاعتماد على بيانات الوزارة.
- شملت الدراسة 31 بالمائة من اليد العاملة في القطاع الخاص ومن بينهم العمال المسجلين والعاملين لحسابهم وأرباب العمل و لا تشمل موظفي القطاع العام.
- قدرت الدراسة جيني الدخل في لبنان بـ0,507 لكنه ينخفض إلى 0,453 بعد دمج الفئتين الأدنى بفئة واحدة، أخذاً بعين الاعتبار أن ذوي الدخل التي تقل عن الحد الأدنى يصرحون بأقل من مداخيلهم الحقيقية.
- التقدير الوارد في الدراسة مرتفع نسبياً بالمقارنة مع الدراسات الأخرى التي تراوح فيها بين 0,33 و 0,43
- يتراجع معامل جيني 2,1 نقطة فقط بعد الضريبة في لبنان مقارنة بتراجع مقداره 14 نقطة في دول OCED

توزيع العاملين ومداخيلهم في دراسة الأثر الضريبي على عدالة توزيع مداخيل العاملين في القطاع الخاص

الفئة	العدد	مجموع الدخل المصرح عنه (مليار دولار أميركي)	متوسط الدخل (دولار أميركي)	النسبة المئوية من الناتج المحلي GDP
العاملون بأجر	369279	5,5	14846	% 11,1
العاملون لحسابهم وأرباب العمل	88040	1,3	15148	%2,7

Republic of Lebanon-Mof and UNDP; Assessing Labor Income Inequality in Lebanon Private Sector; Feb 2017

تغير حصص الفئات من مجموع المداخيل بعد اقتطاع ضرائب الدخل

الفئات بحسب المداخيل السنوية	الحصة من مجموع المداخيل قبل الضريبة	الحصة من مجموع المداخيل بعد الضريبة	التغير
أقل من 6 مليون ل.ل	%2	%2,1	0,1-
6-15 مليون ل.ل	%20,3	%21,4	0,1-
15-30 مليون ل.ل	%21,7	%22,6	0,9-
30-60 مليون ل.ل	%21,3	%21,5	0,2-
60-120 مليون ل.ل	%17,4	%16,8	0,6-
أكثر من 120مليون ل.ل	%17,3	%15,5	1,8--

المصدر نفسه

تغير معامل اللامساواة «جيني» بعد اقتطاع ضريبة الدخل

الفئة	جيني قبل الضريبة	جيني بعد الضريبة	التغير
العاملون بأجر	47,9	غير محدد	غير محدد
العاملون لحسابهم وارباب العمل	60,6	غير محدد	غير محدد
كل العاملين	50,7	48,5	2,1

2- أثر الضرائب غير المباشرة بما فيها ضرائب الاستهلاك على اللامساواة مقاسة بمعامل جيني

- نعتمد في هذه الفقرة على التحليل الوارد في كتاب «فخ اللامساواة».
- قدرت الدراسة أثر الضرائب غير المباشرة على توزيع المداخيل استناداً :
  - إلى تقدير قياسي للعلاقة بين الاستهلاك والدخل.
  - وإلى فرضيتين:
    - تشابه سلة الاستهلاك بين الفئات المختلفة.
    - معدل الاقتطاع من الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي يساوي 12,3 بالمائة.

أثر الضرائب غير المباشرة على توزيع المداخيل بحسب الفئات

الفئات	متوسط دخل الفئة قبل فرض ضريبة غير مباشرة (ألف ليرة لبنانية)	الدخل بعد فرض ضرائب غير مباشرة	نسبة التغير في الدخل %
1	1690	455	73-
2	5708	4105	28-
3	9576	7620	20,5-
4	14785	12352	16,5-
5	28474	24788	12,9-
6	73708	65884	10,6

المصدر: عبد الحليم فضل الله؛ فخ اللامساواة: دراسة في اثر النمو الاقتصادي في لبنان على الفقر وعدالة توزيع المداخيل؛ دار الفارابي؛ 2017

التغير في معامل اللامساواة جيني بعد اقتطاع الضرائب غير المباشرة

معدل الضرائب غير المباشرة الى الناتج	مقدار التغير في معامل جيني
%1	0,53
%6,8	2,23
%12,3	4,57
معامل جيني-الدخل قبل الضريبة 0,432	

المصدر نفسه

3- الأثر الاجمالي للضرائب على اللامساواة

على الرغم من اختلاف المنهجية المعتمدة في الدراستين يمكن الاستنتاج بأنّ الأثر الاجمالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة في لبنان هو تراجعي، أي أنه يزيد اللامساواة في الدخل بدلاً من تحسينها، كما يظهر من الآتي:

الأثر الاجمالي للضريبة على توزيع المداخيل = التغير في قيمة معامل جيني بعد اقتطاع الضرائب المباشرة + التغير في قيمة معامل جيني بعد اقتطاع الضرائب غير المباشرة=-2,1+4,57=2,47

ثانياً- الضغط الضريبي

- بالمقارنة مع البلدان الأخرى يصنف لبنان في فئة الدول النامية متوسطة الدخل بل إنه يميل إلى فئة الدخل المتوسط المرتفع. ومع ذلك فإن نظامه الضريبي ونسب الاقتطاع فيه بالكاد تتناسب مع الدول ذات الدخل المتدني.
- يبلغ متوسط الاقتطاع الضريبي في لبنان أقل من 14 بالمائة في مقابل:
  - 35 بالمائة في دول OCED
  - 26,9بالمائة في دول MENA غير النفطية.
  - 22,9 بالمائة في الدول الأقل نمواً
  - 19,1 بالمائة على المستوى العالمي.

متوسط اقتطاعات الضمان الاجتماعي في البلدان ذات الدخل المتوسط يبلغ 4,2 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 2,6 بالمائة في لبنان.

يبلغ متوسط إيرادات الحكومة الضريبة وغير الضريبية 27 بالمائة في الدول متوسطة الدخل وما يزيد عن 30 بالمائة في عينة من 50 دولة عالية الدخل وحوالى 18 بالمائة في عينة من 65 دولة ذات الدخل المتوسط المنخفض

نسب الاقتطاع الضريبي من GDP في بلدان مختارة

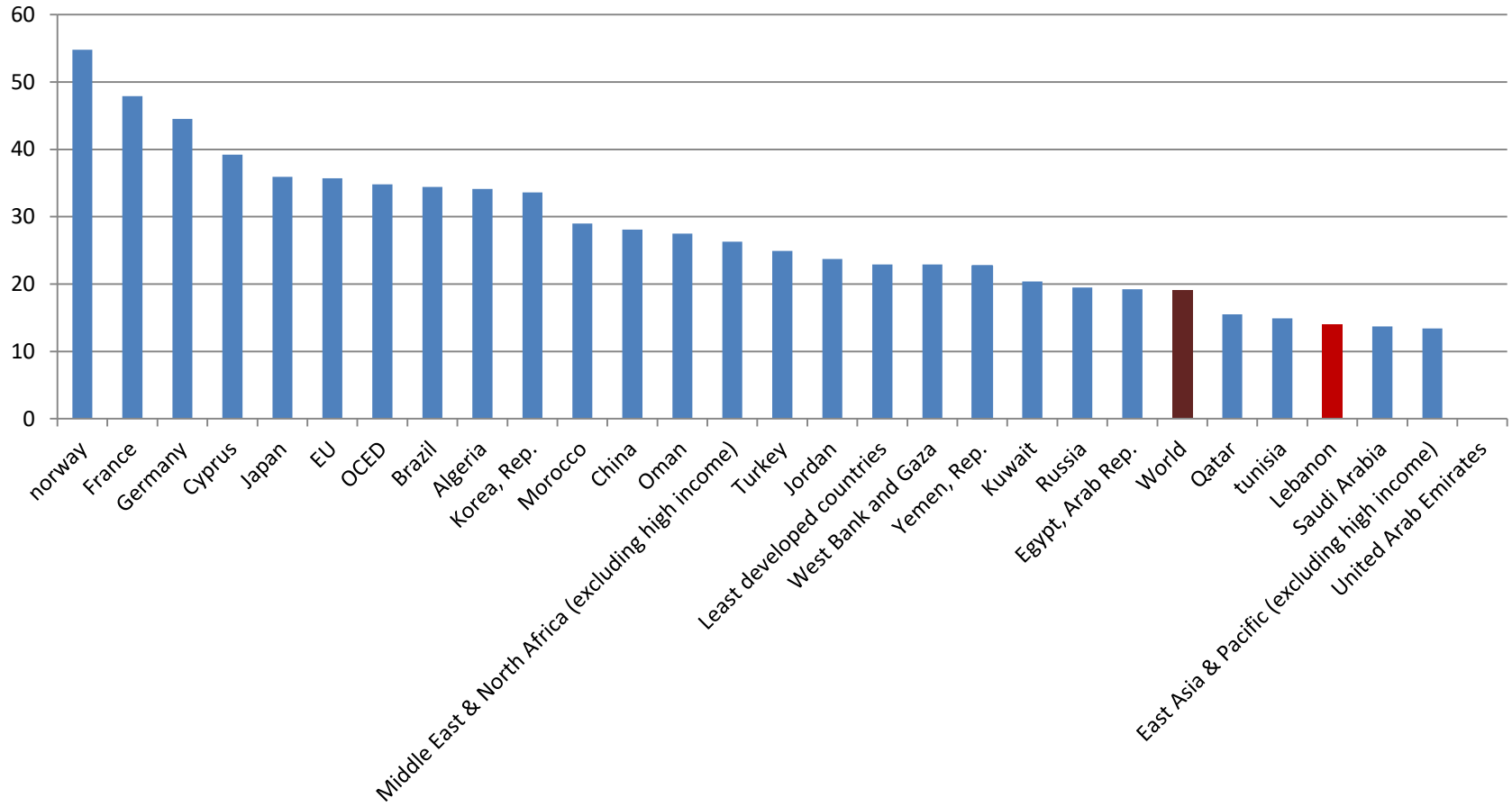

Source: data.worldbank.org/indicator

الاقتطاع الضريبي من GDP في بلدان مختارة
نسبة مئوية %

Norway	54,8
France	47,9
Germany	44,5
Cyprus	39,2
EU	35,7
OCED	34,8
Brazil	34,4
Algeria	34,12
Korea, Rep.	33,6
Morocco	29
China	28,1

الاقتطاع الضريبي من GDP في بلدان مختارة
نسبة مئوية %

Turkey	24,9
Jordan	23,7
Least developed countries	22,9
Kuwait	20,4
Russia	19,5
Egypt, Arab Rep.	19,23
World	19,1
Tunisia	14,9
Lebanon	14
Saudi Arabia	13,7

تطور نسبة الضرائب من الناتج في لبنان في خمس فترات في المدة 1992-2016

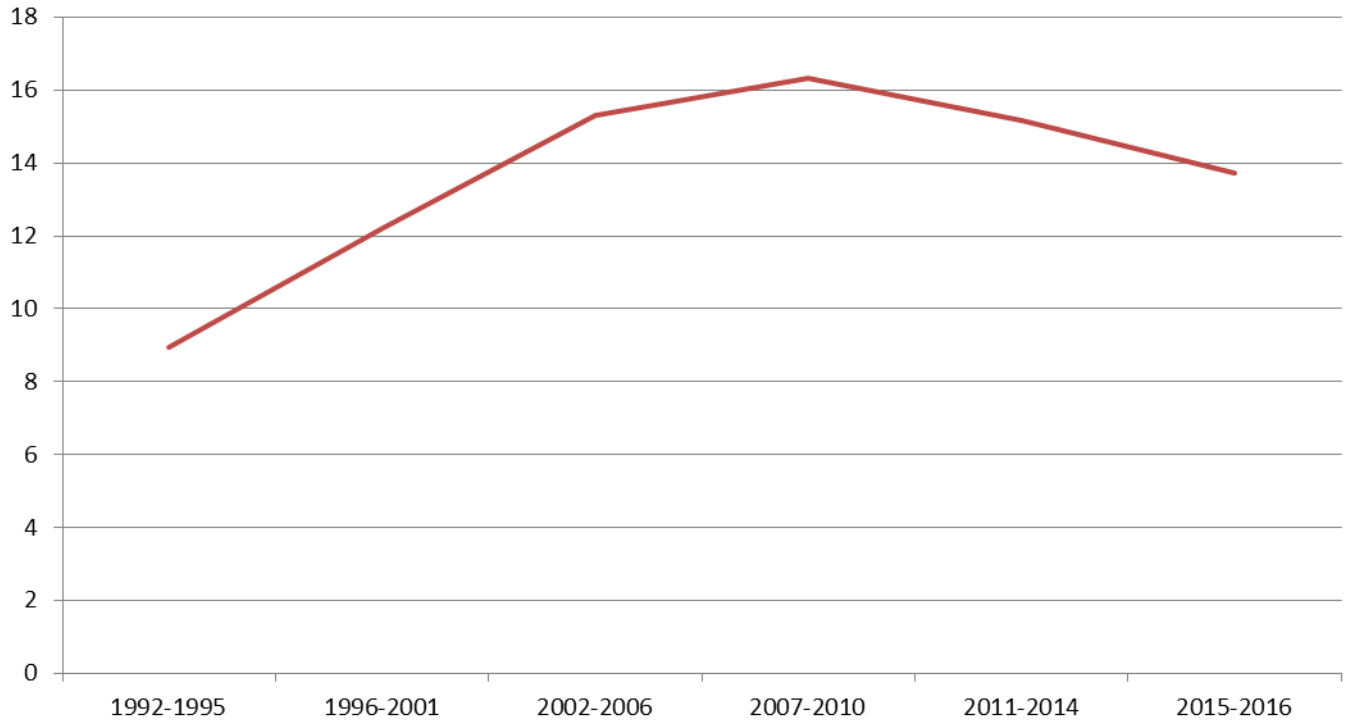

تطور نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج الاجمالي في لبنان في خمس فترات خلال المدة 1992-2016

العام	نسبة الاقتطاع الضريبي من GDP %
1992-1995	8,95
1996-2001	12,2
2002-2006	15,3
2007-2010	16,34
2011-2014	15,17
2015-2016	13,72

تطور نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج الإجمالي في السنوات 1992-2016

1992-1995	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
8,95	11,93	12,63	13,37	11,90	11,88	14,43	15,38	16,67	15,32	15,16
2007	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
15,10	16,30	16,77	17,22	16,36	15,40	14,58	14,34	13,85	13,59	

نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج في لبنان في السنوات 1992-2016

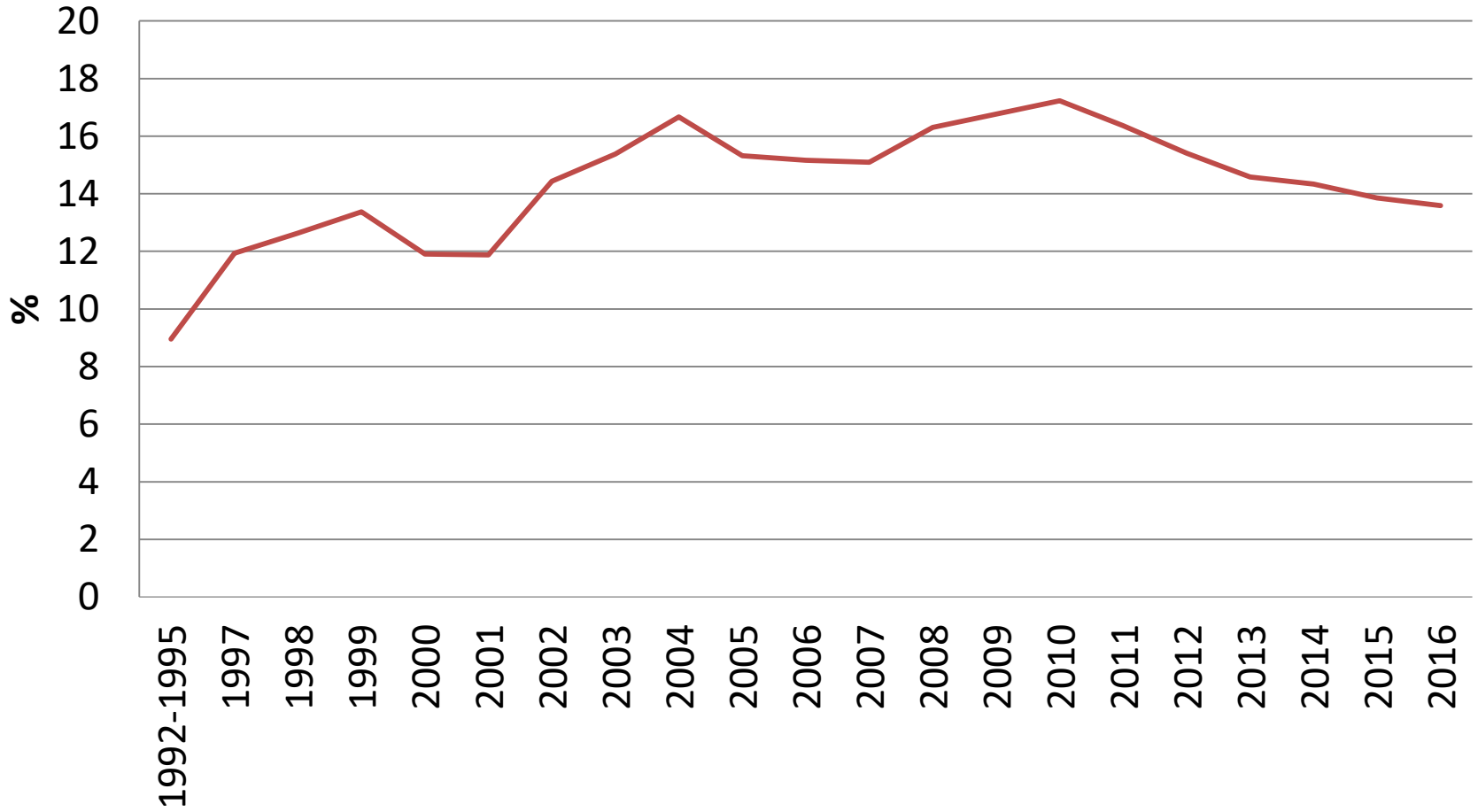

ثالثاً-الهيكل الضريبي

- يتسم الهيكل الضريبي في لبنان بأنه مستقر نوعاً ما عند مستويات منخفضة للضرائب المباشرة ومرتفعة للضرائب غير المباشرة.
- في السنوات الأخيرة حصل ارتفاع محدود في نسب ضرائب الدخل والاملاك المبنية في مجموع الايرادات الضريبية. ويعود ذلك بصورة كبيرة الى ارتفاع معدلات التهرب من دفع الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية.
- تقترب نسبة الايرادات غير الضريبية من مجموع الايرادات الحكومية في لبنان بمثيلاتها في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع (13,6% مقابل 10,4%) ومعظمها من وفر الاتصالات.
- بالمقابل فان نسبة الضرائب المباشرة في لبنان هي أقل بكثير من مثيلاتها في مجموعتي البلدان ذات الدخل المتوسط-المرتفع وذات الدخل المرتفع (30% مقابل حوالى 50% و65% على التوالي)
- تعد ضرائب الدخل الشخصي الأكثر انخفاضاً مقارنة بالدول الاخرى إذ تبلغ 0,8% من الناتج المحلي في لبنان مقارنة ب2,3% في الدول العربية غير النفطية و8,9% في دول OCED

الضرائب المباشرة وغير المباشرة في لبنان مقارنة مع مجموعتي الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل

المجموعة/البلد	نسبة الضرائب والرسوم المباشرة من مجموع الضرائب	نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة من مجموع الضرائب
معدل الدول مرتفعة الدخل	64,7%	%35,3
معدل الدول متوسطة ذات المداخيل المتوسطة- المرتفعة	%49,3	%50,7
لبنان (المتوسط العام للمدة 1992-2016)	%30	%70

التحصيل الضريبي بحسب فئات الدول
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP)

	العالم	OCED	دول ذات الدخل المتوسط- المرتفع	دول ذات الدخل المتوسط -المنخفض	دول ذات الدخل المنخفض	لبنان
الايرادات الحكومية	**28,7**	**41,5**	**28,5**	**26,4**	**18,4**	**19**
الايرادات الضريبية	**20,5**	**35,4**	**20,7**	**17,7**	**13**	**14**
ضرائب الدخل على الافراد والشركات	6,9	12,9	5,4	5	3,5	2,7
VAT	5,9	6,8	5,2	5	4,9	4,1
الضرائب على التجارة الدولية	3,6	0,6	4,6	4,9	3,7	2,7

European Parliament; Tax Revenue Mobilisation in Developing Countries: Issues and Challenges; Policy Department;2014

- يظهر الجدول أن اداء لبنان قريب بل إنه يقل أحياناً عن أداء البلدان ذات الدخل المنخفض على الصعد المختلفة: إجمالي الايرادات الحكومية، والايرادات الضريبية، وضرائب الدخل على الاشخاص والشركات، وعائدات كل من الضريبة على القيمة المضافة وعلى المبادلات الدولية، وذلك بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

الهيكل الضريبي في لبنان 2015

الضريبة	النسبة من مجموع الايرادات %	الضريبة	النسبة من مجموع الايرادات %
الضرائب المباشرة		الضرائب غير المباشرة	
الضريبة على الأرباح	9,29	ضريبة TVA	25,14
الضريبة على الرواتب والاجور	5,32	الرسوم على التجارة و المبادلات الخارجية	16,4
الضريبة على الفوائد الدائنة	6,11	رسوم داخلية	4,43
الضريبة على دخل رؤوس الاموال المنقولة	2,25	ضرائب أخرى غير مباشرة	3,6
ضرائب الاملاك المبنية	9,38		

توزيع الضرائب في لبنان في المدة 1992-2016

المدة	نسبة الضرائب غير المباشرة من مجموع الضرائب	نسبة الضرائب المباشرة من مجموع الضرائب
1992-1995	61	39
1996-2001	74	26
2002-2006	67,3	32,7
2007-2010	76,4	23,6
2011-2016	65	35

الضرائب المباشرة وغير المباشرة في لبنان 1992-2016

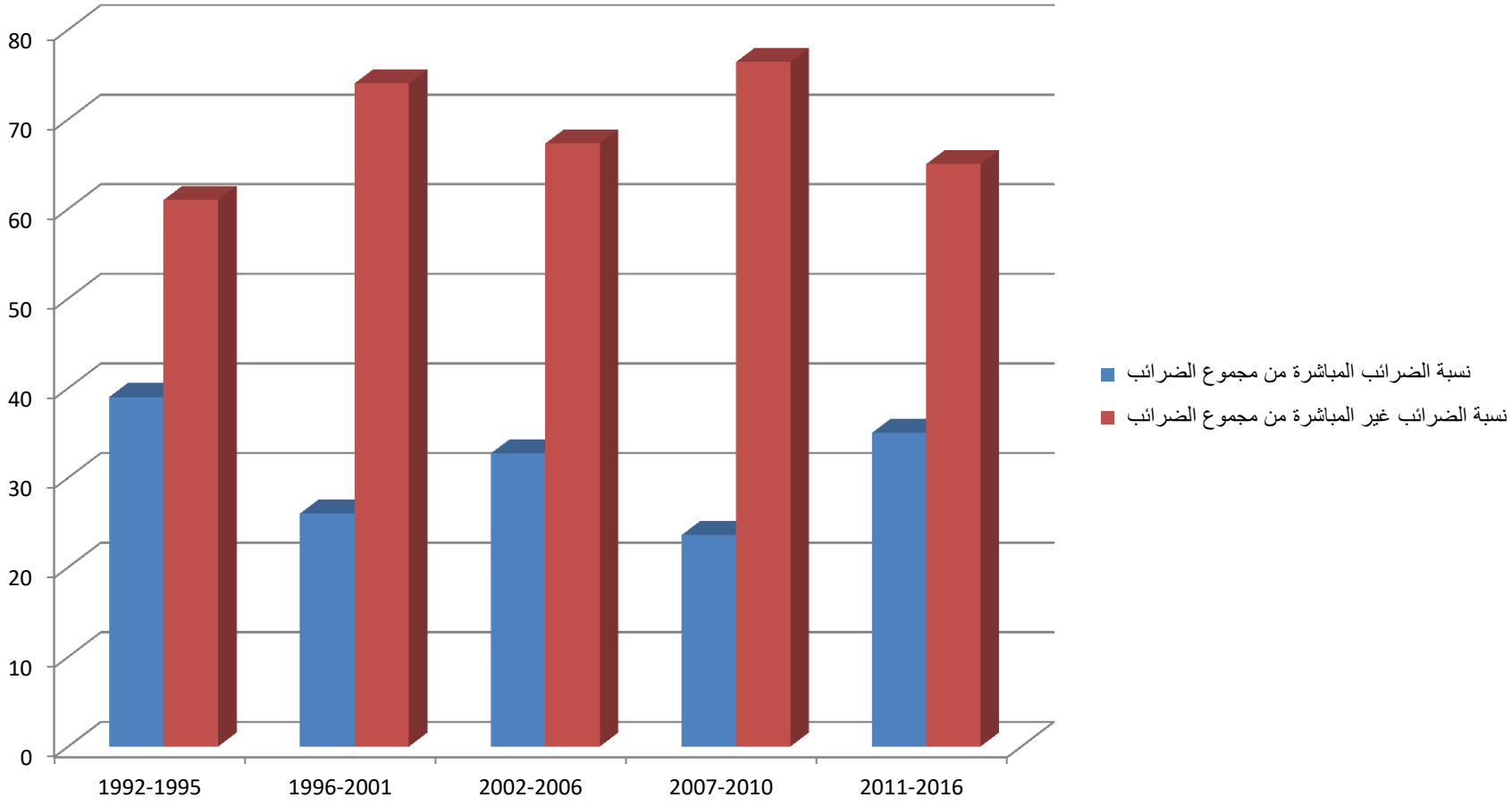

نسبة الضريبة على الدخل الشخصي من الناتج المحلي الاجمالي في عينة من البلدان العربية غير النفطية

البلد	نسبة ضرائب الدخل الشخصي من GDP %
موريتانيا	5
تونس	4,6
الجزائر	4,2
المغرب	3,8
اليمن	2,8
مصر	1,6
لبنان	0,8
الاردن	0,6

Source: IMF, MoF, UNDP Calculus

الضرائب المباشرة وغير المباشرة في لبنان 1992-2016

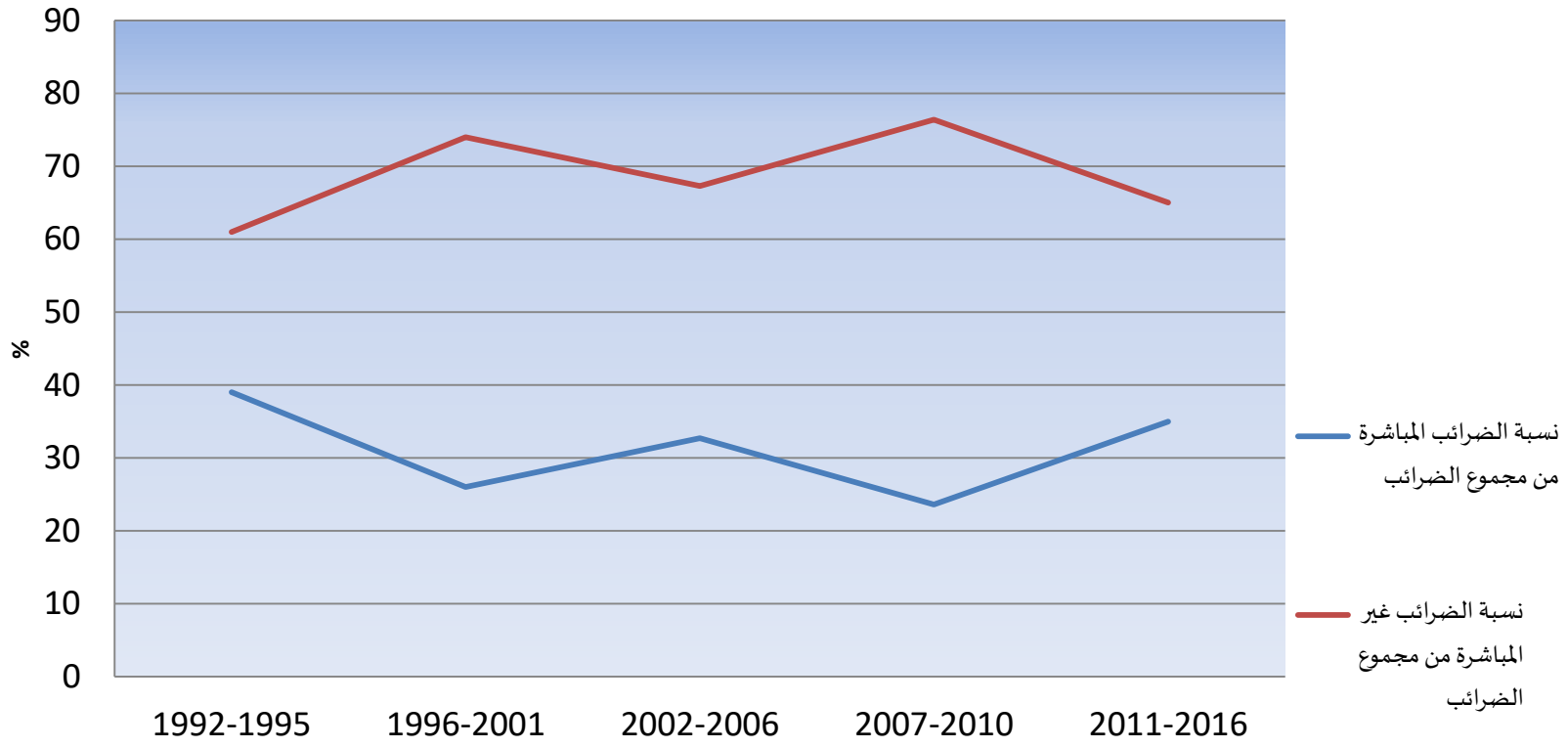

رابعاً-الفعالية والجهد الضريبيين

- يصنف لبنان في خانة الدول ذات الجهد الضريبي Tax effort المنخفض، وهذا ما ينعكس ضعفاً على التحصيل الضريبي Tax collection.
- قدرت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي القدرة الضريبية للبنان بـ34,2% من الناتج أي ما يوازي مرتين ونصف التحصيل الفعلي.
- قدرت الدراسة نفسها الجهد الضريبي في لبنان بـ0,5 اي انه يجبي نصف الايرادات الممكن ان يحصلها. وذلك مقارنة بجهد ضريبي يبلغ: 0,55 في الدول متدنية الدخل و و0,64 و0,76 في الدول متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل على التوالي. وعلى سبيل المثال يبلغ الجهد الضريبي 0,77 في المغرب و0,75 في تونس و0,58 في الاردن.

توزيع عينة من الدول بحسب معياري الجهد والتحصيل الضريبيين

		الجهد الضريبي			
		منخفض		مرتفع	
التحصيل الضريبي	منخفض	ألبانيا البحرين الصين المكسيك كولومبيا مصر لبنان	الولايات المتحدة الكونغو اليمن البيرو كوريا كندا اليابان	بوليفيا ساحل العاج غانا هندوراس كينيا نيكارغوا باكستان	زامبيا توغو سورية
	مرتفع	بوليفيا استونيا الاردن لاتفيا مولدافيا روسيا سلوفاكيا	تركيا اوكرانيا تشيكيا الدانمارك المانيا ايرلندا السويد سويسرا	البرازيل تشيلي بولندا كرواتيا فنلندا المغرب تونس فيتنام	جنوب افريقيا استراليا فرنسا اليونان ايطاليا النروج بريطانيا قبرص

European Parliament; Tax Revenue Mobilisation in Developing Countries: Issues and Challenges; Op.Cit.

التهرب الضريبي في لبنان

تتفق معظم الدراسات على ان التهرب الضريبي في لبنان واسع جداً وان بوسعه مضاعفة العائدات الضريبية وحتى من دون تغيير المعدلات الضريبية.

تتراوح التقديرات لحجم التهرب الضريبي والهدر الضريبي في لبنان نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين 8% و10%.
تقدر دراسة قيد الاعداد في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق التهرب الضريبي بما يتراوح بين 8,58% و11% من GDP في السنوات 1999-2013 .أي ما يوازي 38,6 مليار دولار تراكمياً

ان ردم لبنان نصف الفجوة التي تفصله عن نسبة الايرادات الى الناتج في الدول ذات الدخل المتوسط-المتدني ستسمح له بإضافة ما لا يقل عن ملياري دولار سنوياً إلى ايراداته الحكومية.

ترتفع هذه الزيادة الى ثلاثة مليارات دولار تقريباً إذا أقر مشروع الضريبة الموحدة على الدخل حتى من دون زيادة الشطور (عن 6 شطور) أو تغيير النسب (بوجود اقتراح برفع الشطر الأعلى الى 25 %)

يتوقع ان تؤدي الضرائب الجديدة الى رفع نسبة الايرادات الحكومية الى الناتج الى 21% اي الى ما كانت عليه عام 2012 تقريباً.

خطوط عريضة للإصلاح الضريبي

الأهداف والسياسات (1)

الأهداف المنشودة من الاصلاح الضريبي

- توزيع العبء الضريبي بشكل عادل ومتكافىء يراعي مقدرة المكلفين، ويحسّن فعالية الاقتصاد، ويقلل التفاوت بين المداخيل.
- تحقيق الحد الأدنى من التوازن المالي العام والنمو الاقتصادي.
- إعادة توزيع الموارد بين مختلف القطاعات والمناطق والفئات.
- التركيز على المداخيل الريعية.

الأهداف والسياسات (2)

- التعامل مع الجوانب السياسية للإصلاح الضريبي المتمثلة بوجود شبكة معقدة من المصالح المعرقلة له.
- إنّ تحقيق تقدم ملموس في مجال إصلاح النظام الضريبي في لبنان لا بد وان يتزامن مع عمل جدي على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية على السواء.

الأهداف والسياسات- خلاصة واستنتاج

- اعتماد التصاعدية المعممة على الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم الخدمات العامة.
- التركيز بالدرجة الأولى على الضرائب التي تطال الريوع، والارباح المتأتية من الانشطة الاقتصادية الاحتكارية، والتوافق على التجنب التام لفرض ضرائب استهلاك جديدة إلى تصل حصيلة الضرائب غير المباشرة الى نصف إجمالي العائدات الضريبية.
- الدراسة الدقيقة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب لا سيما الجديدة للبناء عليها في رسم توجهات الاصلاح الضريبي.

رزمة التعديلات الضريبية الملحة (1)

في الضرائب الجديدة (1)

- ❑ استحداث الضريبة التصاعدية الموحدة على الدخل بدلاً من النظام الضريبي النوعي،

تحقيق المزايا الآتية:

- توزيع ضريبي عادل على الدخل، وتحقيق العدالة الضريبية بين الأفراد والمؤسسات وفقاً للمقدرة الإجمالية لكل منهم
- الحد من التحايل والتهرب الضريبيين.
- تأمين حصيلة أوفر بسبب حصر التكاليف الإدارية من جهة، وتسهيل مهمة التدقيق والمراقبة من جهة أخرى.
- شمول مصادر دخل أخرى ما زالت حتى الآن خارج التكليف الضريبي

- ❑ فرض ضريبة على إنتقال الأسهم، بما فيه أسهم الشركات العقارية.

رزمة التعديلات الضريبية الملحة (تابع)

في الضرائب الجديدة (1)

- إخضاع المداخيل الريعية (عائدات سندات الخزينة وأرباح البورصة والفوائد بشكل عام) لضريبة تصاعدية أعلى من الضريبة على المداخيل الأخرى غير الريعية.
- توسيع قاعدة المكلّفين لتشمل جميع المكتومين.

رزمة التعديلات الضريبية الملحة (تابع)

في تصحيح التطبيقات الحالية للضرائب (2)

- رفع معدلات الضريبة على مكاسب المتأتية من عمليات ريعية.
- تحويل الضرائب والرسوم المختلفة من معدلات نسبية إلى معدلات بالشرائح.
- توزيع الضريبة على القيمة المضافة الى كمالية تكون الضريبة عليها أكبر، وضرورية تكون الضريبة عليها أقل (ضرائب تصاعدية على القيمة المضافة).
- خفض الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات الضرورية المنتجة محلياً وإلغاؤها على مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي من أدوات إنتاج ومواد خام.
- اعتماد مبدأ الشطور في رسم الانتقال، والتنزيل بنسب مئوية لكل شطر بحسب مساحة العقار.

رزمة التعديلات الضريبية الملحة (تابع)

على مستوى تفعيل الادارة الضريبية (3)

- إنشاء مديرية واحدة للضرائب ترتبط مباشرة بوزير المالية.
- اعتماد الكفاءة والنزاهة في تعيينات المراكز القيادية في إدارة الضرائب.
- تفعيل جهازي مراقبة الخفض والجباية.
- سد النقص الكبير في ملاك مراقبي الضرائب المحترفين والتجهيزات التقنية لمراقبة حسابات دافعي الضرائب.
- تعزيز الرقابة الداخلية لضبط الفساد بين مراقبي الضرائب.
- تعزيز كفاءة ونزاهة الموظفين المكلفين بتحصيل الضريبة ومحاسبة المقصرين والمرتشين منهم.
- تطوير تقنيات ووسائل التدقيق والرقابة والتشدد في تحصيل حقوق الخزينة.
- الحد من الاكلاف الإدارية لتحصيل الضريبة، فضلاً عن قطع الطريق على الارتشاء، عبر إتاحة المجال للمكلفين بالتصريح مباشرة أو عبر البريد الالكتروني.
- وضع البطاقة الضريبية موضع التطبيق.

رزمة التعديلات الضريبية الملحة (تابع)

في الاعفاءات الضريبية (4)

- تقديم تنزيلات وإعفاءات ضريبية للمصانع والمؤسسات التي تراعي الشروط البيئية وتعمل على معالجة نفاياتها بطرق علمية .
- تنزيلات أو إعفاءات ضريبية تطال مدخلات الإنتاج في مجالات محددة.
- إعفاء السيارات الصديقة للبيئة من الرسوم الجمركية.
- تقديم تنزيلات واعفاءات ضريبية للعقارات المبنية التي تستخدم تجهيزات ومواد بناء موفرة للطاقة وصديقة للبيئة.
- إعفاء الورثة الذين لا يملكون سوى العقار الموروث والذين يسكنون فيه من رسم الانتقال.
- تقديم تنزيلات واعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تعمل على تشغيل أكبر عدد ممكن من اللبنانيين.